

الحدث



كشف المدير العام للديوان الوطني لمكافحة المخدرات، عن تخصيص الدولة لما قيمته 17 مليون دولار، لمباشرة تحقيقات وطنية في أوساط الشباب حول استهلاك المخدرات تشمل حتى المدارس وطلاب الجامعات.

17 مليون دولار لتحقيقات وطنية حول استهلاك الجزائريين للمخدرات

■ العملية ستشمل المدارس وطلاب الجامعات

عبد اللطيف بلقايم

جاء هذا على لسان سايح عبد المالك، المدير العام للديوان الوطني لمكافحة المخدرات، على هامش الملتقى التكويني حول المخدرات التخيلية (الاصطناعية)، دارت فصوله بالمدرسة العليا للشرطة بشاطوناف، حيث أكد أن التحقيقات التي ستبشر خلال الشهر المقبل تحت إشراف هيئة، سيتم الإعلان عن تركيبتها خلال الأيام القادمة، ستشمل الأطفال والشباب والكهول، كما ستشمل أيضا في مرحلة أخرى من التحقيق الوطني،

تلاميذ المدارس وطلاب الجامعات. وأوضح سايح باسم الديوان، أن التحقيقات ستكون في شكل استمارات يتم إرسالها إلى شباب وعائلات ينتمي إليها أفراد مدمنون على المخدرات، "وقد استعين بأقسام متخصصة من أعوان الأمن الذين يعملون في مكافحة المخدرات، وكذا خبراء أجنبية للحصول على الشكل النهائي الكمي والنوعي للأسئلة وعددها خمسة".

وقال المتحدث باسم الديوان أن نوعية المخدرات التي يتم استهلاكها في أوساط الشباب

التي يتم تناولها، من الصعب التعرف عليها لشبهها الكبير مع الأدوية العادية، لكنها تتركب من مواد كيميائية تؤدي إلى إصابة جسم من يتعاطاها بالجفاف، "وهو ما يتطلب تكويننا حقيقيا لأعوان الأمن من الدرك الوطني والشرطة، وحتى أعوان الجمارك، كتنخصص يسهل به في المستقبل اكتشاف نوعها وحصره دون الاستعانة بإمكانيات جديّة كبيرة، ولو أنه في مثل هذه الحالات تتطلب المعدات التكنولوجية". مع العلم أنه سيتم تكوين 107 إطار من المصالح الأمنية المذكورة، بالإضافة إلى

قراءة 10 مخبرين، في هذا المجال. إلى ذلك، كشف عبد المالك سايح أن العملية التي تدخل ضمن استراتيجية الدولة الجديدة في مكافحة ظاهرة الإدمان، عن طريق التغلغل داخل العائلة الجزائرية والتقرب منها بالاحترافية المطلوبة، رُصدت لها 17 مليون دولار.

وبالموازاة مع توسيع التحقيق إلى فئات المتدربين والجامعيين، كشف المدير العام للديوان مكافحة المخدرات، أن نسبة المدمنين في الجزائر تبقى نسبية ورقم 60 ألف مدمن في الجزائر "حتما سيتغير بناء على الإستراتيجية الجديدة".